انطلاق أعمال المؤتمر الخليجي الأول لـ «مستقبل التعاون القضائي والعدلي والتشريعي»

بورسلي: بناء منظومة قضائية وتشريعية قادرة على مواكبة التطورات الدولية والإقليمية المتسارعة

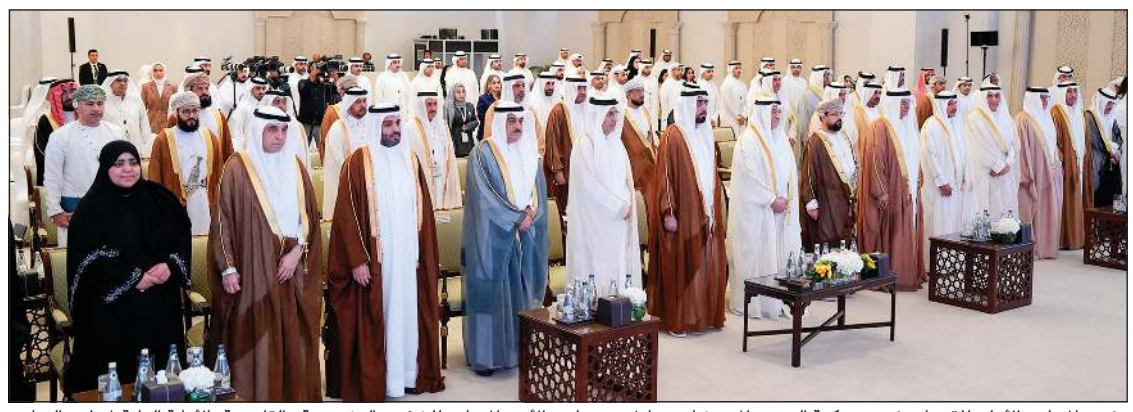

رئيس المجلس الأعلى للقضاء رئيس محكمة التمييز المستشار د.عادل بورسلي والأمين المساعد للشؤون التشريعية والقانونية بالأمانة العامة لمجلس التعاون الخليجي المستشار سلطان السويدي في مقدمة الحضور خلال انطلاق أعمال المؤتمر الخليجي الأول لـ «مستقبل التعاون القضائي والعدلي والتشريعي»

■ السويدي: تطوير آليات التعاون لتبادل الخبرات وتعزيز الثقافة بين الأجهزة القضائية العدلية

■ حاتم علي: الهيئات القضائية صمام الأمان في تطبيق المعايير الدولية لمكافحة الجريمة

أسامة ابو السعود

انطلقت أمس الثلاثاء أعمال المؤتمر الخليجي الأول بعنوان مستقبل التعاون القضائي والعدلي والتشريعي لمجلس التعاون لدول الخليج العربية الذي تستضيفه الكويت بحضور رؤساء المحاكم العليا والتمييز في دول المجلس.

وقال رئيس المجلس الأعلى للقضاء رئيس محكمة التمييز المستشار د.عادل بورسلي في كلمة له إن هذا المؤتمر: «تجسيد حي وعملي للرؤى السديدة والتوجيهات الحكيمة لقادة دول المجلس نحو توثيق وتعزيز سبل العمل الخليجي المشترك في كافة المجالات وترسيخ أهمية الوحدة والتكامل في جميع النشاطات طمعا في بلوغ تطلعات رؤساء المحاكم العليا والتمييز نحو بناء منظومة قضائية وتشريعية قادرة على مواكبة التطورات الدولية والإقليمية المتسارعة وصون العدالة وتحقيق الأمن القانوني بدول المجلس».

وأضاف المستشار د.بورسلي ان المؤتمر «يطمح إلى بلوغ تطلعات رؤساء المحاكم العليا والتمييز نحو تعميق متطلبات العدل والقسطاس وتعزيز العدالة بما يلائم ويواكب التطورات والمتغيرات العالمية في خدمة التقاضي ويدفع نحو تطوير قدرات القضاة ومعاونيهم ابتغاء لعدالة سريعة وناجزة تختصر الوقت وتصون الحقوق وتحافظ على المكتسبات وتذود عن الحريات».

وذكر أن المحاور الرئيسية للمؤتمر حددت أهم التحديات والمستجدات التي تواجه المنظومة القضائية والعدلية في دول مجلس التعاون، مؤكدا ان الهدف الأسمى يتمثل في الخروج بفوائد عملية وعلمية بشأن المسائل المدرجة على جدول الأعمال والتي تفتح آفاقا جديدة للتعاون القضائي والعدلي والتشريعي المستقبلي وتعزز من مكانة دول مجلس التعاون على الصعيدين الإقليمي والدولي.

وعبر رئيس المجلس الأعلى للقضاء رئيس محكمة التمييز عن الاعتزاز والفخر بهذه المشاركة الخليجية في أعمال هذا المؤتمر الأول من نوعه الذي يعقد في إطار التعاون مع الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، معربا عن التطلع لأن تسهم المناقشات وتبادل الخبرات والممارسات في إثراء هذه المحاور.

بدوره، قال الأمين المساعد للشؤون التشريعية والقانونية بالأمانة العامة لمجلس التعاون الخليجي المستشار سلطان السويدي في كلمة مماثلة إن انعقاد هذا المؤتمر يأتي تأكيدا على الاهتمام المتزايد من دول مجلس التعاون بالملف العدلي والقضائي وإدراكا منها لأهمية تطوير آليات التعاون لتبادل الخبرات وتعزيز الثقافة بين الأجهزة القضائية العدلية.

وأضاف المستشار السويدي ان محاور المؤتمر تعكس هذا التوجه الاستراتيجي عبر التركيز على تنفيذ الأحكام القضائية وتسليم المجرمين وتسخير التقنيات الحديثة والذكاء الاصطناعي في خدمة العدالة وهو ما يجعل المؤتمر ليس مجرد لقاء عابر بل منصة رفيعة لتبادل الخبرات وتوحيد الجهود بين أجهزة العدالة بدول مجلس التعاون.

وذكر ان المشاركة الدولية في المؤتمر تعبر عن وعي دول مجلس التعاون بأهمية الشراكات الدولية والتعاون الدولي في مكافحة الجريمة وتعزيز العدالة وتمكن من الاطلاع على التجارب الرائدة وتبادل الممارسات المثلى بما يسهم في ترسيخ سيادة القانون وتحقيق العدالة الناجزة وتعزيز قدرة دول المجلس على مواجهة التحديات العدلية العابرة للحدود.

كما توجه السويدي بخالص الشكر والامتنان إلى رؤساء المحاكم العليا والتمييز والنواب العموم والمدعين العامين وأعضاء اللجنة القضائية والعدلية في دول مجلس التعاون على مشاركتهم في المؤتمر ترسيخا لروح التعاون الخليجي المشترك.

من ناحيته، أكد المدير الإقليمي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في دول مجلس التعاون الخليجي القاضي د.حاتم علي في كلمة مماثلة أهمية الاستغلال الأمثل لهذا المؤتمر الأول من نوعه في وضع استراتيجية ورؤية تشريعية وقضائية لدول مجلس التعاون تسهم ليس فقط في تبادل الخبرات بل التعاون ونقل هذه الخبرات على المستوى الإقليمي.

وقال القاضي د.علي «لقد انتهى زمن الجرم الجميل البسيط القديم عندما كانت الجريمة عبارة عن أركان مادية ومعنوية وكانت ترتكب داخل إقليم بمعرفة شخص أو مجموعة من الأشخاص، حيث أصبحت الجريمة في هذا الزمن المتطور والمتسارع في مجال التطور التكنولوجي وفي مجال التطور عامة أكثر تطورا وقدرة من إمكانات المنظمات والتشريعات الوطنية والإقليمية والدولة». واعتبر ان الهيئات القضائية والادعاء العام صمام الأمان في تطبيق كل المعايير الدولية والاتفاقيات ذات الصلة بمنع ومكافحة الجريمة قائلا: «كلما كان هذا الجهاز القضائي قويا ومتعاونا في نقل وتبادل الخبرات باتت التشريعات الوطنية والدولية فاعلة في مواجهة هذا الجرم».

تنتج 400 ألف م3 من المياه المعالجة الثلاثية لاستخدامات الزراعة

المشعان وقّعت عقد محطة تنقية «جنوب المطلاع»

وقّعت وزيرة الأشغال العامة د.نورة المشعان، أمس في مبنى الوزارة، عقد إنشاء وتشغيل وصيانة محطة تنقية مدينة جنوب المطلاع والأعمال المكملة لها مع شركة كوزو التركية.

وتعد المحطة إحدى مشاريع خطة التنمية التابعة للوزارة وتخدم سكان مدينة المطلاع، وتنتج ما يقارب 400 ألف متر مكعب من المياه المعالجة الثلاثية لاستخدامات الزراعة في المنطقة واستخدامات أخرى، وهي من المشاريع الرائدة في استخدامات الطاقة البديلة.

وزيرة الأشغال العامة د.نورة المشعان خلال توقيع عقد إنشاء وتشغيل المحطة مع ممثل شركة كوزو التركية

ألقى كلمة الكويت أمام الاتحاد الدولي لقوات الشرطة والدرك والتقى وزير الداخلية الفرنسي

وكيل الحرس الوطني: تعزيز التنسيق والتعاون وتبادل المعلومات والخبرات بين الدول أعضاء منظمة FIEP

الحرس يواكب ثورة الذكاء الاصطناعي ويستفيد منه في المراقبة وتأمين المنشآت الحيوية والإنذار المبكر

شاركت الكويت ممثلة بوكيل الحرس الوطني الفريق الركن حمد البرجس الوطني في وفد الحرس السنوي لمنظمة الاتحاد الدولي لقوات الشرطة والدرك ذات الطابع العسكري (FIEP)، والذي يعقد برئاسة الجمهورية الفرنسية.

ونقل وكيل الحرس الوطني في كلمة له خلال الاجتماع تحيات القيادة السياسية ممثلة بصاحب السمو الأمير الشيخ مشعل الأحمد القائد الأعلى للقوات المسلحة وسمو ولي العهد الشيخ صباح الخالد وتقديرهما لجهود أعضاء المنظمة في تعزيز التنسيق والتعاون وتبادل المعلومات والخبرات بين الدول الأعضاء بما يحفظ أمنها واستقرارها.

وتقدم وكيل الحرس الوطني بالشكر إلى القائد العام لقوات الدرك الفرنسي الفريق أول هوبير بونو تقديرا للإنجازات التي تحققت خلال رئاسته للمنظمة، متمنيا لجمهورية الأرجنتين الصديقة التوفيق والسداد خلال رئاستها للمنظمة خلال الفترة المقبلة.

وقال الفريق البرجس في كلمته إن اجتماع المنظمة ينعقد تحت عنوان «تأثير وتحديات الذكاء الاصطناعي على قوات الدرك»، وقد عمل أعضاء المنظمة، ومن بينهم الحرس الوطني الكويتي على مواكبة ثورة الذكاء الاصطناعي من خلال أهداف خطته الاستراتيجية (2030 ـ حماية وطن) والاستفادة منه في مجالات المراقبة وتأمين المنشآت الحيوية والإنذار المبكر والتدريب وتعزيز الابتكار والأداء المؤسسي، مع إدراكنا لتحدياته، مما يستوجب تضافر الجهود بين الدول الأعضاء في المنظمة ليكون أداة للبناء ضمن استراتيجية رقمية شاملة وتطوير سياسات واضحة لاستخدامه.

وخلال المشاركة في الاجتماع التقى وكيل الحرس الوطني وزير الداخلية الفرنسي لوران نونيز، وبحث معه سبل تعزيز العلاقات الأمنية مع دولة الكويت، مشيدا بالعلاقات المتميزة التي تجمع بين دولة الكويت وجمهورية فرنسا الصديقة.

وكان وكيل الحرس الوطني الفريق الركن حمد البرجس بحث مع قائد الحرس الوطني الإماراتي اللواء الركن صالح العامري سبل تعزيز وتطوير التعاون وتبادل الخبرات بين الجانبين.

وذكر الحرس الوطني في بيان صحافي صادر عن مديرية التوجيه المعنوي أن الفريق البرجس والوفد المرافق له التقى اللواء العامري خلال مشاركته في اجتماع منظمة «FIEP».

وأوضح البيان أن الحرس الوطني انضم في عام 2019 إلى منظمة «FIEP» التي تضم دولا عربية وأجنبية من مختلف أنحاء العالم بما يعزز التنسيق والتعاون وتبادل الخبرات في الأمن ومكافحة الإرهاب وإدارة الأزمات.

وكيل الحرس الوطني الفريق الركن حمد البرجس مصافحا وزير الداخلية الفرنسي لوران نونيز

أكد أن «نزاهة» بدأت بمشروع إعداد الإطار الإستراتيجي الجديد لما بعد 2025 ليكون أكثر شمولاً

المزيني لـ «الأنباء»: تعزيز النزاهة مسؤولية جماعية تتطلب تضافر جهود جميع مؤسسات الدولة والمجتمع

حنان عبدالمعبود

كشف مدير إدارة مكتب التخطيط والمتابعة في الهيئة العامة لمكافحة الفساد (نزاهة) م.خالد المزيني عن أن الهيئة بدأت بمشروع إعداد الإطار الاستراتيجي الجديد لما بعد 2025، لافتا إلى أنه يمثل استكمالا لما تحقق خلال السنوات الماضية، كما يهدف إلى البناء على ما تم إنجازه وتصحيح أي ثغرات ظهرت أثناء التطبيق.

وبين م.المزيني في حوار مع «الأنباء» أن الاستراتيجية التي أطلقت في 2019 شكلت نقطة تحول في العمل الوطني لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد، مشيرا إلى أنه خلال السنوات الماضية، تم إنجاز العديد من المبادرات التشريعية والإدارية والتوعوية، التي عززت مكانة الكويت في مؤشرات النزاهة الدولية ورفعت الوعي العام بأهمية مكافحة الفساد كمصلحة وطنية عليا، وإلى التفاصيل:

مع قرب نهاية استراتيجية الكويت لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد (2019/2025)، كيف تقيمون مسيرة هذه الاستراتيجية حتى الآن؟

● الاستراتيجية التي أطلقت في 2019 شكلت نقطة تحول في العمل الوطني لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد، فقد أرست ولأول مرة إطارا وطنيا شاملا يضم الجهات الحكومية والقطاع الخاص والمجتمع المدني تحت هدف واحد وهو بناء بيئة مؤسسية شفافة ونزيهة، وخلال السنوات الماضية أنجزنا العديد من المبادرات التشريعية والإدارية والتوعوية، التي عززت مكانة الكويت في مؤشرات النزاهة الدولية ورفعت الوعي العام بأهمية مكافحة الفساد كمصلحة وطنية عليا.

ما الخطوة التالية التي تعمل عليها الهيئة في هذه الفترة؟

م.خالد المزيني

● باشرت الهيئة بالفعل مشروع إعداد الإطار الاستراتيجي الجديد لما بعد 2025، فهذا المشروع يمثل استكمالا طبيعيا لما تحقق خلال السنوات الماضية، ويهدف إلى البناء على ما تم إنجازه وتصحيح أي ثغرات ظهرت أثناء التطبيق، فمكافحة الفساد ليست خطة تنتهي، بل عملية تطوير مستمرة تتطلب التقييم والتحديث والتكامل بين مختلف الشركاء.

نكرتم أن المرحلة الأولى من المشروع قد انتهت، فماذا شملت هذه المرحلة تحديدا؟

● المرحلة الأولى كانت مرحلة التقييم والتحليل الشامل للاستراتيجية الحالية، وتم خلالها إعداد 3 تقارير تفصيلية تناولت مدى تحقيق الأهداف التي نصت عليها الاستراتيجية (2019 ـ 2025)، وأبرز الاستنتاجات والدروس المستفادة من التطبيق العملي خلال السنوات الماضية، إلى جانب تقييم قدرات الهيئة ومجالات تطويرها وتحديد أولويات مبدئية للمرحلة المقبلة، وأهم ما يميز هذه المرحلة أنها لم تكن تقييما داخليا فقط، بل تمت بمشاركة فاعلة من جميع أصحاب المصلحة من جهات حكومية، وهيئات رقابية، وقطاع خاص، ومؤسسات مجتمع مدني، وقد شكلت نتائج هذه المرحلة الأساس الذي سيبنى عليه الإطار الجديد.

ما الذي يجري العمل عليه الآن في المرحلة الثانية؟

● نحن حاليا في مرحلة صياغة الاستراتيجية الجديدة، وهي مرحلة محورية، فقد قامت الهيئة بتوجيه دعوات إلى نحو 70 جهة من مختلف القطاعات في الدولة، تشمل الجهات الحكومية والرقابية وجهات إنفاذ القانون وممثلين عن القطاع الخاص والمجتمع المدني، وسيتم خلال هذه الورش صياغة الرؤية والأهداف الاستراتيجية للمرحلة المقبلة، إضافة إلى تحديد المبادرات والمشروعات التنفيذية التي ستحقق هذه الأهداف، فالهدف أن تكون الاستراتيجية القادمة أكثر شمولا وارتباطا بالواقع العملي لمؤسسات الدولة والمجتمع.

وماذا عن المرحلة الثالثة والأخيرة من المشروع؟

● المرحلة الثالثة ستركز على التحضير لتنفيذ الاستراتيجية الجديدة، وستتضمن هذه المرحلة تحديد آليات الرصد والتقييم، ووضع بروتوكولات للتواصل والتنسيق بين الجهات المعنية، إلى جانب حوكمة التنفيذ وضبط الأدوار والمسؤوليات، كما سيتم إعداد الخطط التنفيذية والميزانيات المطلوبة لضمان جاهزية تطبيق الاستراتيجية فور اعتمادها، بمعنى آخر، ستكون المرحلة الثالثة بمنزلة الجسر الذي يربط بين التخطيط والتنفيذ الفعلي.

حدثنا عن أبرز ما تحقق ضمن الاستراتيجية الحالية، وما أهم الإنجازات التي يمكن الإشارة إليها؟

● لقد حققت الاستراتيجية الحالية إنجازات بارزة على عدة مستويات، من أبرزها في الجانب التشريعي، حيث تم تطوير الإطار التشريعي لمكافحة الفساد عبر إقرار مجموعة من القوانين المهمة مثل قانون حق الاطلاع على المعلومات وقانون منع تعارض المصالح، وهي تشريعات أساسية لترسيخ الشفافية والمساءلة، أما في الجانب المؤسسي والإداري، فقد جرى تعميم مدونات السلوك الوظيفي على جميع السلطات، وتفعيلها عبر مشروع «أداء»، ما عزز ثقافة النزاهة داخل الأجهزة الحكومية.

وفي جانب التوعية والمجتمع، فقد نفذت برامج توعوية وتثقيفية شملت المدارس والجامعات ووسائل الإعلام، لنشر ثقافة النزاهة بين مختلف فئات المجتمع، في حين أنه في جانب الشراكات والتعاون، فقد وسعت الهيئة نطاق تعاونها مع مؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص، إلى جانب شراكات مع جهات دولية متخصصة في مجال مكافحة الفساد، ما عزز مكانة الكويت في المحافل الدولية.

وأخيرا وفي جانب تطوير الخدمات العامة، فقد تم العمل على رفع كفاءة تقديم الخدمات الحكومية من خلال تبسيط الإجراءات واعتماد الحلول الرقمية مثل تطبيق «سهل»، الذي أسهم في تعزيز الشفافية وتقليل فرص الاحتكاك المباشر وتسهيل الوصول إلى الخدمات العامة.

ما الرسالة التي تودون توجيهها؟

● نحن في مرحلة مفصلية، ونود أن نؤكد فيها أن تعزيز النزاهة مسؤولية جماعية تتطلب تضافر جهود جميع مؤسسات الدولة والمجتمع، كما نتطلع في المرحلة المقبلة وبالتعاون مع جميع الشركاء الوطنيين إلى صياغة إطار استراتيجي واقعي يشارك الجميع في إعداده ويساهم في تعزيز قيم النزاهة والشفافية وكفاءة منظومة مكافحة الفساد في البلاد.